إطار استراتيجى للتنمية الزراعية والأمن الغذائي
فى مصر للسنوات الخمس القادمة

أ.د. سعد نصار*

تقـــــــديم :

يعتبر قطاع الزراعة فى مصر ركيزة من الركائز الأساسية فى الاقتصاد القومى حيث يسهم القطاع بحوالى ١٤% من الناتج المحلى الإجمالى وحوالى ٢٠% من إجمالى قيمة الصادرات وحوالى ٣٠% من إجمالى القوة العاملة فى الاقتصاد القومى علاوة على توفير الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية. كما أن الزراعة تعتبر سوقا للعديد من المنتجات الصناعية كالآلات والمعدات الزراعية والاسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات الزراعية.

---

* استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة، عميد كلية الزراعة بالفيوم ورئيس مركز البحوث الزراعية ومحافظ الفيوم الأسبق.

وفى إطار برنامج الإصلاح والتحرر الاقتصادى أصبح قطاع الزراعة فى مصر قطاعاً خاصاً فى الأساس ويعمل وفقاً لآليات السوق الحر. ويقتصر دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وأجهزتها حالياً على البحث والإرشاد والمعونة الفنية والرقابة والإشراف وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات الاقتصادية وإعداد التركيب المحصولى التأشيرى لمساعدة المزارعين على الاستخدام الأمثل لمواردهم الاقتصادية وإتخاذ القرارات السليمة فى الإنتاج والتسويق والتصدير.

أولا : الأهـداف :

وتستهدف استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر مايلى:

- التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة من أرض ومياه وموارد بشرية ورأسال وتكنولوجيا وإدارة.
- تحقيق معدل نمو زراعى سنوى يصل إلى حوالى ٥%.
- تحسين نسب الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية والتى تعانى فيها مصر من فجوة غذائية أو عجز وهى:
  - **القمح** والذى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منه حاليا إلى حوالى ٥٦% فقط (حيث يبلغ الإنتاج منه حوالى ٨ مليون طن ويبلغ الاستهلاك منه حوالى ١٤ مليون طن سنويا). وتستهدف الاستراتيجية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٧٥% خلال السنوات الخمس القادمة.
  - **السكر** والذى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منه حاليا إلى حوالى ٦٦% فقط (حيث يبلغ الانتاج منه حوالى ٢ مليون طن نصفه من محصول قصب السكر والنصف الثانى من محصول البنجر ويبلغ الاستهلاك منه حوالى ٣ مليون طن سنويا). وتستهدف الاستراتيجية تحقيق الاكتفاء الذاتى من السكر.
  - **الزيوت النباتية** والتى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منها حاليا إلى حوالى ١٢% فقط سنويا (حيث يبلغ الإنتاج منها حوالى ٢٠٠ ألف طن ويبلغ الاستهلاك منها حوالى ١,٦ مليون طن سنويا) وتستهدف الاستراتيجية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى منها إلى حوالى ٤٠-٥٠% خلال السنوات الخمس القادمة.
  - **الفول البلدى** والذى تصل نسبة الاكتفاء الذاتى منه حاليا إلى حوالى ٣٦% فقط (حيث يبلغ الإنتاج منه حوالى ١٧٥ ألف طن ويبلغ الاستهلاك منه حوالى ٤٨٠ ألف طن سنويا). وتستهدف الاستراتيجية زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى منه إلى حوالى ٧٠%.
  - **البروتين الحيوانى** والذى يصل متوسط نصيب الفرد منه من مصادره المختلفة (اللحوم الحمراء – لحوم الدواجن – البيض – الألبان – الأسماك) حوالى ١٩ جرام يوميا فقط وهو أقل من المتوسطات العالمية والتى تصل إلى حوالى ٢٩ جرام يوميا. وتستهدف الاستراتيجية زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من مصادره المختلفة إلى حوالى ٢٤ جرام يوميا خلال السنوات الخمس القادمة.
- تحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائى بمفهومه الواسع والاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية والتوسع فى تصدير المحاصيل التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية وتنافسية وهى القطن والأرز والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف. ومن المعروف أن مصر لديها فائض للتصدير من تلك المحاصيل.

- توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة الوطنية وخاصة صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية.
- توفير فرص عمل منتجة فى قطاع الزراعة والأنشطة الريفية المرتبطة به.
- تحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين. ومن المعروف أن تحسين مستوى المعيشة يتضمن بالإضافة إلى تحسين الدخول تحسين مستوى الخدمات التى تقدم للسكان الزراعيين والريفيين مثل خدمات التعليم والتأمين الصحى والمعاشات ومياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والطرق وسبل الاتصال.

ثانيا : الإمكـــانات :

هذا ويمتلك قطاع الزراعة فى مصر العديد من الإمكانات والمقومات الأرضية والمائية والبشرية والرأسمالية والتكنولوجية والإدارية مما يساعده على تحقيق تلك الأهداف.

ثالثا : التحـــديات :

إلا أن القطاع يواجه فى نفس الوقت – كغيره من قطاعات الزراعة فى الدول العربية والنامية – العديد من التحديات المحلية والاقليمية والدولية مثل التغيرات المناخية العالمية وندرة المياه والتصحر واتساع المناطق الجافة والأراضى القاحلة والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجى وضعف الاستثمارات والانتاجية الزراعية وارتفاع معدل زيادة السكان والفجوة الغذائية وأزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأمراض النباتية والحيوانية العابرة واستخدام الغذاء فى إنتاج الوقود الحيوى وتحدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وخاصة محاربة الفقر والجوع.

رابعا : الآلـيات :

ولتحقيق تلك الأهداف والاستفادة القصوى من الإمكانات والمقومات المتاحة ومواجهة التحديات القائمة فإنه لابد من تبنى العديد من الآليات أى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات الخاصة بالتوسع الأفقى (استصلاح واستزراع أراضى جديدة) والتوسع الرأسى (زيادة إنتاجية الوحدة من الأرض والمياه والعمل ورأس المال).

ويمكن ذكر أهم تلك الآليات أى السياسات والخطط والبرامج والمشروعات فيما يلى:

* التوسع الافقى :

استمرار برامج التوسع الافقى لاستصلاح واستزراع حوالى ١,٥ مليون فدان جديدة خلال السنوات الخمس القادمة وذلك فى الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع فى محافظات الصعيد والوادى الجديد ووادى النطرون والساحل الشمالى

ومنخفض القطارة. ويلزم لذلك أن تعد وتعلن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى- وبعد أخذ موافقة جميع الوزارات والهيئات الاخرى وبنظام الشباك الواحد - خريطة استثمارية بمساحات وأماكن الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع والاستثمار من قبل الافراد (صغار المزارعين– شباب الخريجين - المستثمرين) أو الجمعيات التعاونية أو الشركات المساهمة ومصادر مياه الرى وأسلوب التصرف فيها سواء بالبيع أو بحق الانتفاع والحدود القصوى للملكية وطرق التسعير سواء بالمزاد أو بالاسعار التى تحددها اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة ومسئولية الهيئة والمستثمرين فى إقامة مشروعات البنية الاساسية اللازمة لتلك الاراضى.

هذا بطبيعة الحال بالإضافة إلى استكمال المشروعات الزراعية القومية الكبرى القائمة وهى توشكى (٥٤٠ ألف فدان) وشرق العوينات (٢٥٠ ألف فدان) ودرب الاربعين (١٢ ألف فدان) وترعة السلام (٦٦٠ ألف فدان منها ٢٢٠ ألف فدان غرب القناة ، ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة بشبه جزيرة سيناء). ويرتبط بذلك إقامة مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة الجوانب من حيث الإنتاج والخدمات. فليس من المعقول أن تظل المساحة المأهولة فى مصر عند نسبة ٥% فقط (حوالى ١٢ مليون فدان) من إجمالى مساحة مصر ولابد من زيادة هذه النسبة لتصل إلى حوالى ٢٥% (حوالى ٦١ مليون فدان) وذلك لتخفيف التكدس السكانى فى الوادى والدلتا.

* ترشيد استخدام مياه الرى فى الزراعة :

ولتنفيذ برامج التوسع الزراعى الأفقى لاستصلاح واستزراع أراضى جديدة وفى ضوء محدودية الموارد المائية فى مصر والتى يستغل حوالى ٨٥% إلى ٩٠% منها فى الرى فى الزراعة وفى ضوء زيادة الطلب على المياه فى القطاعات الاخرى كمياه الشرب والصناعة والسياحة والملاحة وغيرها، فإنه لابد من تنفيذ العديد من السياسات والخطط والبرامج والمشروعات المشتركة بين وزارتى الزراعة واستصلاح الاراضى والموارد المائية والرى لترشيد استخدام مياه الرى فى الزراعة. ويمكن حصر عدد من تلك السياسات والخطط والبرامج والمشروعات فى:

- عدم السماح بل وتجريم استخدام نظام الرى السطحى أو الرى بالغمر فى الاراضى الجديدة وقصر نظام الرى فى تلك الاراضى على نظم الرى الحديثة كالرى بالرش والرى بالتنقيط.
- التحول التدريجى لنظام الرى بحدائق الفاكهة بالأراضى القديمة بالوادى والدلتا (حوالى ٧٠٠ ألف فدان) من الرى السطحى أو الرى بالغمر إلى نظم الرى الحديثة.
- تحديد المساحة المزروعة بالأرز سنويا بحوالى ١,١ مليون فدان وهى تكفى لتغطية الاستهلاك وتسمح ببعض الفائض للتصدير. وعلماً بأن محصول الأرز يعتبر محصولاً استصلاحياً فى محافظات زراعة الأرز بشمال ووسط الدلتا ويساعد على غسيل التربة وعدم تملحها كما يعتبر حاجزاً لمياه البحر بتلك المحافظات.
- عدم زيادة المساحة المزروعة بالقصب عن المساحة المزروعة حاليا (٢٨٥ إلى ٣٠٠ ألف فدان) وهى تكفى لتغطية حاجات مصانع قصب السكر بالوجه القبلى.
- تطوير وتحسين نظام الرى السطحى بالأراضى القديمة بالوادى والدلتا من خلال حسن إدارة الاراضى والرى الحقلى. وعلى سبيل المثال فقد أمكن من خلال تجارب تسوية الاراضى بالليزر واستخدام الأنابيب المثقبة فى رى محصول قصب السكر تقليل الاحتياجات المائية من ١١ ألف متر مكعب إلى ٨ آلاف متر مكعب للفدان. كما أمكن تطبيق نظام الرى السطحى المطور وذلك بالنسبة لبعض المحاصيل الحقلية الاخرى كالقمح والبنجر والقطن والارز عند بعض المزارعين فى بعض المحافظات كالبحيرة وكفر الشيخ وذلك بإستخدام ماكينات الديزل أو ماكينات الكهرباء لضخ المياه من الترع الرئيسية فى المراوى أو المساقى المبطنة أو فى مواسير حتى رأس الحقل مما يقلل أو يمنع الفقد فى المياه أثناء مرحلة النقل.
- التوسع فى استنباط واستخدام أصناف من المحاصيل قصيرة العمر وذات أحتياجات مائية أقل. وعلى سبيل المثال فإن الأصناف المستنبطة حديثاً من الأرز بمركز البحوث الزراعية (جيزة ١٧٧، جيزة ١٧٨، سخا ١٠١، سخا ١٠٢، سخا ١٠٣، سخا ١٠٤، الأرز البسمتى) تتطلب ٦ آلاف متر مكعب مياه للفدان بالمقارنة بالأصناف القديمة التى تحتاج إلى ٩ آلاف متر مكعب مياه للفدان.

- التوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى المعالج فى الرى.
- التوسع فى تحلية المياه الجوفية لاستخدامها فى الرى.
- استخدام البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية الزراعية، ومع مراعاة معايير الأمان الحيوى، فى استنباط أصناف من المحاصيل مقاومة للظروف المعاكسة كالحرارة والجفاف والملوحة والأمراض والحشرات.
- التوسع فى تبطين وتغطية المراوى والمساقى والقنوات الصغيرة بالأراضى القديمة فى الوادى والدلتا.
- تدعيم برامج الإرشاد الإروائى.
- تدعيم جمعيات وروابط واتحادات مستخدمى المياه.
- الأخذ فى الاعتبار عند رسم التركيب المحصولى التأشيرى سنويا العائد الصافى للمحصول ليس فقط بالنسبة لوحدة الأرض (الفدان) وإنما أيضا بالنسبة لوحدة المياه (المتر المكعب).

وجدير بالذكر أنه يمكن من خلال تنفيذ تلك السياسات والخطط والبرامج والمشروعات توفير حوالى ١٠ مليار متر مكعب مياه سنويا يمكن استخدامها فى استصلاح وأستزراع أراضى جديدة. ويمكن للدولة توفير التمويل اللازم لتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومشروعات ترشيد استخدام مياه الرى فى الزراعة من خلال منح وقروض ميسرة وطويلة الاجل من الدول والمؤسسات الدولية المانحة مع إمكانية تحمل الدولة لنصف التكلفة دعما للمزارعين وتقسيط النصف الباقى عليهم وعلى فترة طويلة وذلك مثلما حدث مع مشروعات الصرف المغطى.

* حماية الاراضى الزراعية :

وجدير بالذكر أن استصلاح واستزراع أراضى جديدة لايعنى عدم الأهتمام بالأراضى القديمة فى الوادى والدلتا بل على العكس يجب حماية تلك الأراضى والحفاظ ومنع الإعتداء عليها وصيانتها وتحسينها وتنميتها (تبلغ المساحة المنزرعة بمصر حاليا حوالى ٩ مليون فدان منها حوالى ٦ مليون فدان أراضى قديمة). وقد يتطلب الأمر إعادة أمر الحاكم العسكرى وسن تشريعات جديدة لمنع التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء وتغليظ العقوبة على المخالفين. ومع العمل فى نفس الوقت على الاستفادة من الظهير الصحراوى بالمحافظات فى توفير فرص للإسكان ومواجهة مشكلة البناء على الاراضى الزراعية.

* التوسع الرأسى :

استمرار برامج التوسع الرأسى أى زيادة إنتاجية الوحدة من الارض والمياه والعمل ورأس المال من خلال استمرار مركز البحوث الزراعية ومعاهده ومعامله

ومحطاته المتخصصة فى استنباط الأصناف النباتية الجديدة عالية الانتاجية والجودة وذات الاحتياجات المائية الأقل والمقاومة للظروف المعاكسة من حرارة وجفاف وملوحة وأمراض وحشرات. هذا إلى جانب تحفيز الزراع من خلال برنامج للدعم المشروط على تنظيم الدورة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى وتفعيل برامج الارشاد الزراعى لدعوة المزارعين لإتباع المعاملات الزراعية الجيدة (تقاوى محسنة – رى مطور – تسميد متوازن – مكافحة متكاملة – معاملات ما بعد الحصاد) وبما ينعكس على تحسين الأنتاجية والدخول المزرعية. ويمكن من خلال ذلك زيادة إنتاجية الفدان من القمح من ١٨ إلى ٢٤ أردب، الذرة من ٢٣ إلى ٣٠ أردب، الأرز من ٤ إلى ٥ طن، القصب من ٥٠ إلى ٦٠ طن، البنجر من ١٨ إلى ٢٥ طن، القطن من ٧ إلى ١١ قنطار، والفول البلدى من ١,٣ إلى ١,٦ طن. كما يمكن زيادة إنتاجية الفدان من البرسيم المستديم من ٣٠ إلى ٤٠ طن، البرسيم التحريش من ١٢ إلى ١٦ طن مما يساعد على تقليل مساحة البرسيم لصالح محصول القمح دون التأثير على كمية العلف اللازمة للثروة الحيوانية ومع الاستعانة بالأعلاف غير التقليدية من خلال تدوير المخلفات الزراعية والتى تصل إلى حوالى ٢٧ مليون طن سنويا.

* توفير مستلزمات الانتاج الزراعى :

توفير مستلزمات الانتاج الزراعى (التقاوى المحسنة والاسمدة والمبيدات والميكنة) للمزارعين بأسعار مناسبة. فليس من المعقول ألا تغطى التقاوى المحسنة المتوفرة للمزارعين من معاهد ومعامل ومحطات مركز البحوث الزراعية سوى حوالى ٣٠% من الاحتياجات من تقاوى القمح مما يضطر المزارعين إلى استخدام التقاوى المخزنة لديهم من سنوات سابقة وبما يؤدى إلى إنخفاض الانتاجية. كما يتطلب الأمر إنشاء مصانع للأسمدة الآزوتية فى الوجه القبلى. وإعادة تأهيل محطات الميكنة الزراعية بالمحافظات لمواجهة احتياجات المزارعين.

* تحقيق التراكيب المحصولية المثلى التأشيرية :

تشجيع المزارعين على تحقيق التراكيب المحصولية المثلى التأشيرية وذلك من خلال تبنى سياسات سعرية وغير سعرية ملائمة. وما يتطلبه ذلك من إنشاء صندوق لموازنة الأسعار الزراعية وتحديد أسعار ضمان مجزية للمحاصيل الاستراتيجية وإعلانها للمزارعين قبل موسم الزراعة بوقت كاف.

* تحسين نسب الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية :

- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من **القمح** من ٥٦% إلى ٧٥% من خلال زيادة المساحة المزروعة بالقمح من ٣ إلى ٤ مليون فدان وزيادة إنتاجية الفدان من ١٨ إلى ٢٤ أردبا من خلال التوسع فى توفير التقاوى المحسنة بأسعار مناسبة وتفعيل برامج

الارشاد الزراعى لدعوة المزارعين إلى إتباع المعاملات الزراعية الجيدة. هذا إلى جانب تقليل الفقد فى النقل وإنشاء صوامع للتخزين وتحسين صناعة الخبز ومنع تسرب دقيق الخبز وتقليل الاستهلاك غير الآدمى وترشيد الاستهلاك.

- تحقيق الاكتفاء الذاتى من **السكر** من خلال زيادة إنتاجية الفدان من قصب السكر من ٥٠ إلى ٦٠ طنا للفدان وزيادة المساحة المزروعة من بنجر السكر وزيادة إنتاجية الفدان منه من ١٨ إلى ٢٥ طنا وإنشاء مصانع سكر بنجر جديدة مع فرض رسوم على الواردات من السكر وتحديد حصص للاستيراد بما يغطى الفجوة بين الانتاج والاستهلاك فقط وذلك منعاً للإغراق وحماية لصناعة السكر الوطنية.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من **الزيوت النباتية** من حوالى ١٢% إلى حوالى ٤٠-٥٠% من خلال زيادة مساحة وإنتاجية القطن ومساحة المحاصيل الزيتية الأخرى (فول الصويا – عباد الشمس – الفول السودانى – السمسم – الكانولا- الزيتون) وتشجيع إقامة مصانع الزيوت والتعاقد مع المزارعين. وتستهدف الاستراتيجية زيادة المساحة المنزرعة بالزيتون من حوالى ١٤٠ ألف فدان حاليا إلى حوالى ٣٩٠ ألف فدان مع توفير المعاصر اللازمة لذلك لصغار المزارعين وشباب الخريجين. وتعتبر سيناء ومطروح من المناطق الواعدة لذلك. كما أنه من المعروف أن الزيتون تصلح زراعته فى الاراضى الهامشية كما أنه يتحمل الملوحة.
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من **الفول البلدى** من حوالى ٣٦% إلى حوالى ٧٠% من خلال تشجيع المزارعين على زيادة المساحة المزروعة منه من ١٣٥ ألف فدان إلى ٣٠٠ ألف فدان سنويا مع زيادة إنتاجية الفدان من ١,٣ إلى ١.٦ طن.
- زيادة نصيب الفرد من **البروتين الحيوانى** من مصادره المختلفة من حوالى ١٩ جرام فى اليوم حاليا إلى حوالى ٢٤ جرام يوميا خلال السنوات الخمس القادمة وذلك من خلال:
  - **تطوير قطيع الماشية والاغنام والماعز** المصرية والتحسين الوراثى لسلالاتها لرفع قدرتها الإنتاجية من اللحوم والألبان (يصل حجم إنتاج اللحوم الحمراء حاليا إلى حوالى ٧٠٠ ألف طن سنويا فى حين أن حجم الاستهلاك يصل إلى حوالى مليون طن سنويا أى بنسبة أكتفاء ذاتى حوالى ٧٠%. وبالنسبة للألبان الطازجة يصل حجم الإنتاج حاليا إلى حوالى ٦ مليون طن سنويا ويتم استيراد حوالى ٦٠ ألف طن لبن بودرة تعادل حوالى نصف مليون طن لبن سنويا) وإعطاء العناية الواجبة من الرعاية البيطرية لحماية تلك القطعان من الامراض المتوطنة والوافدة. ويلزم لذلك تطوير الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى من خلال برنامج للتوأمة مع نظيراتها فى بعض الدول الاوروبية من خلال المعونة الفنية التى يتيحها اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية.

- **زيادة إنتاج لحوم الدواجن والبيض** والذى يصل حاليا إلى حوالى ٨٠٠ مليون طائر، ٧ مليار بيضة سنويا وهو ما يوفر شبه إكتفاء ذاتى منها. ويمكن زيادة إنتاج لحوم الدواجن إلى حوالى ألف مليون طائر سنويا وزيادة إنتاج البيض إلى ٨ مليار بيضة سنوياً. ويتطلب الأمر حماية الثروة الداجنة من الأمراض المتوطنة والوافدة وخاصة إنفلونزا الطيور ومراعاة معايير الأمان الحيوى وتشجيع إنشاء مجازر وثلاجات الدواجن ومنع تداول الطيور الحية والإبقاء على فرض رسوم على الواردات من الدواجن وحظر استيراد أجزاء الدواجن وذلك لحماية صناعة الدواجن الوطنية وحث الإتحاد العام لمنتجى الدواجن على التعاقد مع المزارعين لزراعة الذرة الصفراء اللازمة كعلف للدواجن بدلاً من الاستيراد من الخارج حيث تستورد مصر حاليا حوالى ٥,٥ مليون طن ذرة صفراء سنويا تمثل حوالى ٥٠% من إجمالى الاحتياجات الاستهلاكية من الذرة البيضاء والصفراء للأغراض المختلفة.
- **تنمية الثروة السمكية** سواءاً فى نهر النيل أو البحرين المتوسط والأحمر مع إعادة إنشاء أسطول الصيد فى أعالى البحار فى المياه الاقليمية والاقتصادية أو البحيرات مع تطهيرها وحمايتها من التعديات أو المزارع السمكية مع السماح باستخدام المياه العذبة فى تلك المزارع. والسماح بحق الانتفاع لفترات طويلة فى مجال تنمية الثروة السمكية وخاصة للمستثمرين الذين يستخدمون تكنولوجيا حديثة وتفعيل دور الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية فى الإرشاد والرقابة، ويتطلب كل ذلك تعديل قانون الصيد وعلى أن يتضمن أيضا شروط الصيد وتشديد العقوبات على المخالفات.

ومن الجدير بالذكر أن إنتاج مصر من الأسماك حاليا يصل إلى حوالى ١,٢ مليون طن سنويا وهو يوفر ما يشبه الاكتفاء الذاتى حيث نصدر بعض الاسماك عالية الثمن ونستورد بعض الاسماك رخيصة الثمن. إلا أن ما تتمتع به مصر من نيل وبحار وبحيرات ومزارع سمكية يمكن من زيادة إنتاج مصر من الاسماك إلى حوالى ٥.١ مليون طن سنويا. وجدير بالذكر أيضا أن الأسماك تأتى على رأس قائمة مصادر البروتين الحيوانى فى مصر من حيث المزايا النسبية والتنافسية ويليها لحوم الدواجن ثم البيض ثم الألبان فاللحوم الحمراء نظراً لأن مصر ليست دولة مراعى طبيعية.

* تدعيم المؤسسات الزراعية :

تدعيم المؤسسات الزراعية (وبما يتطلبه ذلك من تعديلات تشريعية فى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦) وخاصة فى مجالات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى والائتمان الزراعى والتأمين أو التكافل الزراعى والتعاونيات الزراعية

والتسويق الزراعى والحجر الزراعى والحجر البيطرى والصيد والتعليم والتدريب الزراعى لكى تقوم بدور أكبر فى تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة أو المستدامة. وفى هذا الإطار فإن الأمر يستلزم إدخال بعض التعديلات على قانون التعاون الزراعى بما يضمن الاستقلالية للتعاونيات الزراعية وتطوير قدراتها المالية من خلال مساهمات الاعضاء وتمكينها من إنشاء شركات أو المساهمة فيها ورفع القدرات الفنية والإدارية للإدارة التعاونية. كما أن الأمر يستلزم إعادة هيكلة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فنياً ومالياً وتنظيمياً وإدارياً بما يمكنه من تعظيم دوره المصرفى كبنك متخصص فى خدمة التنمية الزراعية والريفية وفصل النشاط التجارى عن النشاط المصرفى.

كما أن الدعم المؤسسى يتطلب إنشاء مجلس قومى للأمن الغذائى يضم وزراء الزراعة والرى والتموين والتجارة والصناعة والتخطيط والمالية وممثلين للفلاحين.

* التوسع فى التصنيع الزراعى والغذائى :

الاهتمام ببرامج التصنيع الزراعى والغذائى والذى يشجع التوسع فى الزراعة التعاقدية (وما تتضمنه من الاتفاق على أسعار للمحاصيل قبل الزراعة والمساعدة فى توفير مستلزمات الإنتاج والإرشاد الزراعى وكذلك المساعدة فى معاملات ما بعد الحصاد) ويوفر فرصاً للعمل ويولد الدخل ويخلق قيمة مضافة ويحسن الجودة ويقلل الفقد فى الحاصلات الزراعية ويحقق تواجد السلعة طوال العام واستقرار الاسعار وإحلال الواردات وزيادة الصادرات. ويتطلب الأمر التوسع فى إنشاء المجمعات الزراعية الصناعية وخاصة فى الاراضى المستصلحة حديثاً وزيادة النسبة المصنعة من المواد الخام الزراعية من حوالى ٨% فقط حالياً إلى حوالى ٤٠%.

* تنمية الصادرات الزراعية :

العمل على زيادة الصادرات الزراعية وخاصة من المحاصيل التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية والتى لدينا فائض منها كالقطن والأرز والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف. ومن الجدير بالذكر أن قيمة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة قد بلغت فى العام الماضى حوالى ٢٠ مليار جنيه ويمكن زيادتها سنويا بمعدل ١٥% إلى ٢٠% من خلال النفاذ إلى الأسواق والذى تتيحه الاتفاقيات الدولية والاقليمية والعربية (منظمة التجارة العالمية، اتفاق المشاركة المصرية الاوروبية، الكويز، الكوميسا، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) والاتفاقيات الثنائية.

* تكثيف الاستثمارات الزراعية :

العمل على زيادة حصة قطاع الزراعة فى الاستثمارات الحكومية بما يتمشى مع الطاقة الاستيعابية للقطاع وكذلك مع دوره فى الاقتصاد القومى (حيث بلغ نصيب قطاع الزراعة فى إجمالى الاستثمارات الحكومية فى السنوات الاخيرة حوالى ٣% فقط وهذا لا يتمشى مع الطاقة الاستيعابية للقطاع وكذلك مع دوره فى الاقتصاد القومى. وجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية توصى بألا تقل نسبة الاستثمارات الزراعية فى الاستثمارات الحكومية عن ١٠%). وذلك جنبا إلى جنب مع تشجيع القطاع الخاص المصرى والعربى والاجنبى على الاستثمار الزراعى من خلال الترويج لفرص الاستثمار المتاحة فى المجالات المختلفة فى قطاع الزراعة وفى ضوء قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. وأن المجالات المتاحة فى قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى والتى يمكن أن تروج كفرص استثمارية تحت مظلة قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ للشركات المؤسسة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هى:

- استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية علاوة على ماهو متاح فى المشروعات الزراعية القومية الكبرى (مشروع توشكى ومشروع شرق العوينات ومشروع درب الاربعين ومشروع ترعة السلام).
- الإنتاج النباتى وخاصة إنتاج محاصيل الزيوت وبنجر السكر والذرة الصفراء والخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف.
- الإنتاج الحيوانى (إنتاج البتلو – الدواجن – الأسماك سواءاً فى نهر النيل أو البحرين المتوسط والأحمر أو البحيرات أو المزارع السمكية).
- مشروعات إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى من تقاوى وأسمدة ومبيدات وأعلاف وآلات ومعدات زراعية وأمصال ولقاحات بيطرية.
- إنشاء مجازر وثلاجات للدواجن.
- مشروعات التصنيع الزراعى ومعاملات مابعد الحصاد للمحاصيل الزراعية (وخاصة الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والزيوت وبنجر السكر).
- إنتاج الوقود الحيوى (الإيثانول والبيوديزل) اعتماداً على المحاصيل الزراعية غير الغذائية كالجاتروفا والهوهوبا وكذلك المخلفات الزراعية مثل المولاس وقش الارز.
- مشروعات تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأعلاف غير التقليدية والاسمدة العضوية.
- البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا وخاصة فى مجالات البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية الزراعية.
- مشروعات التسويق الزراعى والتجارة الخارجية للسلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى.

* دعم برامج التعاون الزراعى بين مصر والدول العربية والافريقية :

العمل على دعم برامج التعاون الزراعى العربى والافريقى الجماعى والثنائى مع إعطاء أهمية خاصة للتعاون الزراعى الانتاجى والتجارى والمائى بين مصر ودول حوض النيل.